دراسة تحليلية للمؤشرات المالية المؤثرة على تحفظات محافظ الحسابات في تقييم استمرارية المؤسسة - دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات.

An analytical study of the financial indicators affecting the reservations of account portfolios in assessing the continuity of the institution- a field study on a sample of account holders.

نجاة اليفي [01] * حاج قويدرقورين [02]

(مخبر الانظمة المالية والمصرفية) جامعة الشلف، الجزائر / (DECOPILS) جامعة الشلف، الجزائر

n.ilifi@univ-chlef.dz h.gourine@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/25 تاريخ القبول : 2023/10/01

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المؤشرات المالية و رأي محافظ الحسابات في التقرير العام وتقييم استمرارية المؤسسة في التقرير الخاص، من خلال دراسة ميدانية مطبقة على عينة من محافظي الحسابات في كل من ولاية عين الدفلى والجزائر العاصمة، ولمعالجة موضوع الدراسة قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم استمارة استبيان لغرض جمع البيانات من ستين (60) محافظ حسابات ،وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليلها، وتوصلنا إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات التحليلية و رأي محافظ الحسابات؛ حيث تأثر الأساليب البسيطة المتمثلة في نسب السيولة، الربحية، النشاط على كل من رأي محافظ الحسابات و تقييمه لاستمرارية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: محافظ حسابات، إجراءات تحليلية، مؤشرات مالية، إستمرارية، رأي متحفظ.

تصنيف JEL: M41؛ M41

Abstract :

This studyaims to determine the relationship between the financial indicators and the opinion of the account keeper in the general report and to assess the continuity of the institution in the special report, through a field study applied to a sample of account custodians in the state of Ain Defla and Algiers, and for that, we have relied on the descriptive analytical approach And designing a questionnaire form to collect data from sixty (60) portfolios of accounts, and using the statistical package for social sciences (SPSS), we found a statistically significant relationship between the analytical procedures and the opinion of the portfolios of accounts, where the simple methods of liquidity ratios, profitability ratios, ratios were affected Activity on each of the account keeper's opinion and his assessment of the continuity of the institution.

* المؤلف المراسل: حاج قويدرقورين

Keywords :account keeper, analytical procedures, financial indicators, continuity, qualified opinion
JEL Classification Codes : M41 ؛M41

مقدمة:

يعتبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والاستفادة منها في مختلف المجالات، من بين أسباب الاهتمام بنوعية المعلومة المالية المقدمة ومدى صدقها، مما يتطلب ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات لتفادي الوقوع في الأخطاء، لذلك يعتمد محافظ الحسابات على ما يسمى بالإجراءات التحليلية لإبداء رأيه في التقرير من أجل الوصول إلى معلومة ذات مصداقية تستخدم لاتخاذ القرارات، وتعتبر المؤشرات المالية إحدى الوسائل التي تستخدم في إبداء الرأي وبالخصوص في تقييم استمرارية المؤسسة، وفي سبيل تحسين استخدام هذه الإجراءات تبنت الجزائر معيار التدقيق رقم (520).

وبما أن موضوع الإجراءات التحليلية نال قدرا كبيرا من الاهتمام والدراسة باعتباره وسيلة هامة يتبعها محافظ الحسابات لكي يصدر تقرير يعكس الصورة الصادقة لمحتوى التقارير المالية، وبهذا يمكننا طرح السؤال التالي: **كيف تؤثر المؤشرات المالية في مهنة محافظ الحسابات في الجزائر؟ وكيف تؤثر في تقييم استمرارية الاستغلال؟**

للإجابة على السؤال الرئيسي السابق اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي نحاول إثبات مدى صحتها في البحث والمتمثلة في:

- يدرك محافظ الحسابات لأهمية الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمراريةالمؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب النشاط وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب التمويل وإبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح واقع استخدام الإجراءات التحليلية في بيئة التدقيق الجزائرية؛
- إبراز أهمية الإجراءات التحليلية في رفع كفاءة عملية التدقيق؛

- تبيان مدى استعانة محافظي الحسابات بالأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؛

- التعرف على أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تدقيق الحسابات؛

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كون الإجراءات التحليلية من أهم الوسائل المستخدمة لجمع أدلة الإثبات اللازمة لتدعيم الرأي حول محتوى التقارير المالية، إضافة إلى مساعدة محافظي الحسابات لاكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتطلب اختبارات إضافية، ومساعدتهم في تخفيف تكلفة التدقيق، من خلال اختيار العينة المتضمنة للحسابات الأكثر أهمية والضرورية لإبداء الرأي حول مصداقية القوائم المالية.

منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال الجزء النظري للدراسة، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا فيه المنهج التحليلي، باستخدام نتائج الاستبيان، بالاستعانة ببعض الأدوات والطرق الإحصائية وبرنامج الإحصاء الوصفي (SPSS).

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بموضوع البحث تم تقسيمه إلى جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي، تتقدمهما مقدمة تشتمل على أساسيات الموضوع متضمنة إشكالية البحث، وتليهما نتائج وتوصيات الدراسة التي تلخص نتائج الدراسة المتوصل إليها، وتم تقسيم المداخلة على النحو التالي:

- الجانب الأول: سنتطرق إلى ذكر مفاهيم حول مهنة محافظ الحسابات في الجزائر متضمنة استخدامات الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق ؛

- أما الجانب الثاني سنبرز فيه اتجاه تطبيق المؤشرات المالية ضمن مهنة محافظي الحسابات في الجزائر، من خلال تقسيمه إلى جانبين، الأول يتم فيه ذكر أدوات الدراسة، والآخر يضم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة هاني خليل فرج**: بعنوان أثر استخدام مراقب الحسابات للنسب المالية للشركات على كفاءته فى كشف الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد : دراسة تطبيقية على الشركات غير

المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من(2011-2015) في سنة (2015)، استهدف البحث دراسة أثر استخدام النسب المالية للشركات على كشف المراجع للغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واعتمد الباحث على نموذج إحصائي لتصنيف القوائم المالية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة فى العينة إلى شركات بها غش وأخرى ليس بها غش، وتم تطبيق مؤشرات تحليل النسب المالية على عينة الشركات المقيدة بالبورصة ولقد خلص الباحث إلى أن الغش فى القوائم المالية يمكن اعتباره أحد الأسباب الرئيسية لانهيار الشركات وفقدان ثقة أصحاب المصالح فيما توصله القوائم المالية من معلومات محاسبية، أما بالنسبة للنسب المالية فقد خلص الباحث إلى أنه عادة يستخدم المراجعون أدوات تعرف بالإجراءات التحليلية لمساعدتهم فى كشف الغش، أما على مستوى الدراسة التطبيقية فقد تبين أنه يمكن الاعتماد على بعض المؤشرات مثل :صافى الربح إلى الإيرادات، ورأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، والأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة، والإيرادات إلى إجمالي الأصول .للتعرف على احتمال وجود الغش بالقوائم المالية المحرفة عن عمد.

– **دراسة عبد العزيز ومعلا** بعنوان Les Determinants De L'opinion D'audit Avec Reserve: Une Analyse Empirique En Tunisie، في سنة (2017)، اذ هدفت من هذه الدراسة الى شرح والتنبؤ برأي المراجعة بتحفظ من خلال الصحة المالية للشركة. حيث قام الباحثين بمراجعة تقارير التدقيق والبيانات المالية الخاصة بـ(64) شركت تلقت راي متخفظ وذلك بنمذجة التحفظ باستخدام الانحدار اللوجيستي حيث اشارت نتائج البحث الى ان الشركات المدينة والتي دققت من قبل big(4) والتي تتميز بسيولة عالية جدا ومنخفضة الربحية من المرجح ان تحصل على راي مدقق بتحفظ ، اي ان الشركات التي تتمتع بمستوى عال من السيولة اكثر عرضة لمخاطر راي المدقق بتحفظ عن باقي الشركات، كما انه كلما زادت نسبة المديونية كلما زاد احتمال تلقي الشركات لتقرير تدقيق متحفظ اضافة الى ان هناك علاقة عكسية جودة التدقيق والربحية وحجم الأعمال.

– **دراسة ماري مولمان**: بعنوان The Usefulness of analytical procedures , Other than ratio and trend analysis,Forauditor decisions، في سنة (2017)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة ومزايا وعيوب الإجراءات التحليلية ماعدا تحليل النسب والاتجاه، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على التحليل اللوجيستي، وقد أشارت النتائج التي توصلت إليها الدراسة

إلى أن هناك إجراءات تحليلية تكمل بشكل كبير طريقة النسب وتحليل الاتجاه مثل التحليلي المالي، وتساعد هذه الاجراءات التحليلية في تقييم استمرارية المؤسسة واكتشاف الأخطاء الجوهرية، كما أكدت هذه الدراسة على أهمية الإجراءات التحليلية في تحليل الهدف المراد الوصول إليه من قبل محافظي الحسابات.

1- الإطار النظري للدراسة:

1-1- مفاهيم حول مهنة محافظ الحسابات

1-1-1- تعريف محافظة الحسابات: تعرف مهنة محافظ الحسابات بمجموعة إجراءات يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص بغرض إبداء رأي مهني محايد بموضوع ما، كما عرف المدقق بأنه الشخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أو على عضوية في مكتب أو مؤسسة مؤهلة للقيام بدور المحاسبين القانونيين (زاهرة، 2009،ص 191)، ويعرف محافظ الحسابان حسب القانون (10-01) بأنه: "كل شخص يمارس باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات و الهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به، كما عرف القانون التجاري حسب المادة (715) مكرر 4 على أنه:" الشخص الذي يحقق في الدفاتر و الأوراق المالية للمؤسسة وفي مراقبة انتظام حساباتها وصحتها، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة، وفي الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، ويصادق على انتظام الجرد و الموازنة وصحتها.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن مهنة محافظ الحسابات تعد نوع من أنواع التدقيق الخارجي، وهي عبارة عن مهنة يقوم بها شخص مؤهل علميا وعمليا، ويتمتع باستقلالية تامة، حيث يقوم بفحص الحسابات السنوية للمؤسسات والهيئات وإضفاء الثقة على قوائمها المالية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد حول صدق وشرعية تلك القوائم وإيصالها لمستخدميها.

1-1-2- مهام محافظ الحسابات: يقوم محافظ الحسابات أثناء القيام بمراقبة حسابات المؤسسة بمجموعة من المهام والتي نصت عليها المادة (25) من القانون (10-01) والتي في مقدمتها الشهادة على صحة وانتظام الحسابات السنوية ومطابقتها تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة ؛كما يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في التقرير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين، إضافة إلى إبداء رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، كما يعلم المسيرين والجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه والذي يعرقل استمرار استغلال المؤسسة، وإذا كانت المؤسسة تعد حساب مدمجة فان محافظ الحسابات يصادق

على صحة وانتظام هذه الحسابات، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع التابعة لنفس المؤسسة(عبد الصمد،2018،ط2، 267).

2-1- المؤشرات المالية كإجراء تحليلي

1-2-1- مفهوم الإجراءات التحليلية: تعرف الإجراءات التحليلية بانها:" تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات" (عبد الصمد، 2018 ط2،238)،كما تعرف وفق معيار التدقيق (520) بأنها عبارة عن أحد أنواع اختبارات التحقق الأساسية التي يمكن أداءها لجمع أدلة الإثبات المرتبطة بالتحقق من صحة وملائمة المعالجة المحاسبية للعمليات والأرصدة والتأكد من عدم وجود أخطاء أو مخالفات، حيث هناك عدة أنواع للإجراءات التحليلية نذكر منها (Rick HAYES And Others، 2005، 326):

- **تحليل الاتجاه:** هو تحليل التغييرات في رصيد الحساب أو النسبة بمرور الوقت، حيث يمكن أن يقارن رصيد حساب العام الماضي بالرصيد الحالي غير المدقق أو أرصدة في فترات زمنية عديدة؛
- **تحليل النسب:** تحليل النسبة هو مقارنة العلاقات بين حسابات القوائم المالية، مقارنة حساب ببيانات غير مالية، أو مقارنة العلاقات بين الشركات في الصناعة؛
- **اختبار المعقولية:** هو تحليل أرصدة الحسابات أو التغيرات في أرصدة الحسابات خلال فترة محاسبية من حيث "المعقولية" في ضوء العلاقات المتوقعة بين الحسابات.

2-2-1- استخدامات الإجراءات التحليلية: تستخدم الإجراءات التحليلية في(نور الدين مزياني،2021، ص 150)،(عميرش وبورغدة،2015، ص 209) :

- تفهم طبيعة الصناعة التي يعمل فيها العميل؛
- تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية ؛
- الكشف عن حدوث مخالفات جوهرية في القوائم المالية؛
- تخفيض حجم الاختبارات الجوهرية؛
- تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف.

3-2-1- تعريف المؤشرات المالية: تعرف المؤشرات المالية بأنها علاقة رياضية تربط بين اكثر من بندين في القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على قائمة مالية نفسها كما تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين (محمد الفاتح محمود بشير المغربي، 2022، ص18)،وجاء تعريف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم

المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها أو على قائمتين متتاليتين ، فحافة مجمل الربح مثلا تمتل العلاقة بين بندين يتواجد كل منهما على قائمة الدخل وهذان البندان هما: مجمل الربح، صافي المبيعات, (محمد الصيرفي، 2014، ص 126).

وهكذا يمكن القول إن مؤشرات النسب المالية تمثل في جوهرها دراسة العلاقات بين بنود القوائم المالية للمؤسسة، لتعطي مؤشرا مفسرا حول ظروف المنشأة وسياستها المالية المتخذة، حيث يستطيع محافظ الحسابات من خلالها التعرف على نقاط القوة والضعف في الوضعية المالية للمؤسسة محل المراجعة.

4- استخدامات المؤشرات المالية في التنبؤ باستمرارية المؤسسة: للنسب المالية دورا في تقييم استمرارية المؤسسة والمتمثل في:

- المساعدة في تحليل السيولة لقياس الفشل المالي، إذا تعتبر نسب السيولة السالبة بمثابة الإنذار المبكر للفشل المالي، وهناك اتجاهان في تحليل السيولة، يركز الاتجاه الأول على الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، حيث يعبر هذا الاتجاه أن الأصول المتداولة هي المصدر الرئيسي لسداد المطلوبات القصيرة، اي أن السداد لا يتيسر إلا بتصفية هذه الأصول أو جزء كبير منها، وهذا الاتجاه يتناقض مع استمرارية نشاط المؤسسة وتحقيق الأرباح، وذلك لأن تحقيق الأرباح يعتمد على الأصول المنتجة ومنها المتداولة، فإذا افترضت تصفيتها، فيعني تعارض السيولة مع استمرارية المؤسسة، بينما يرى الاتجاه الثاني أن الوظيفة الرئيسية للإدارة المالية للمؤسسة هي تقدير الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة وتوفير مصادر التمويل اللازمة واستثمارها بما يحقق هدف المؤسسة في تحقيق الأرباح وبالتالي استمراريته (الهاشمي، 2014، ص121)؛

- تعتبر الربحية هدفا رئيسيا من الأهداف الهامة لمؤسسات الأعمال، حيث أنها لا تستطيع الاستمرار في مزاولة أنشطتها بدون تحقيق أرباح كافية في المدى الطويل، كما تعد احد المؤشرات الهامة التي يمكن أن تساعد في التعرف على مقدرة المؤسسة على الاستمرارية، وتقيس نسب الربحية مدى فعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات أومن الأموال المستثمرة، وتهتم هذه النسب بقياس النجاح أو الفشل المالي للمؤسسة محل المراجعة، وتساعد محافظ الحسابات على فهم أسباب التغير في الربحية (زقيب وتقرارت، 2023، ص 114)؛

- تبين نسب الرافعة المالية مقدار رأس المال الذي ساهم به المساهمون بالمقارنة إلى القروض التي ساهم بها الدائنون في مجموع أصول المؤسسة، وتوضح هذه المؤشرات لمحافظ الحسابات العديد من النتائج، منها قياس مدى استخدام المؤسسة لطاقتها التمويلية للاقتراض بوجه عام،

كما انه يشير انخفاض نسبة صافي حق الملكية على زيادة الوقاية التي يتمتع بها الدائنون ضد خطر الخسارة في حالة تصفية المؤسسة(لطفي، **2005**، **320**)؛

- تبين نسب النشاط قدرة المؤسسة على استغلال مواردها بشكل كفؤ وفعال، إذا تساهم في قياس مدى فاعلية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها بشكل أمثل إضافة إلى أنها تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توليد المبيعات (الهاشمي، مرجع تم ذكره، 122).

ثالثا: مسؤولية محافظ الحسابات نحو استمرارية المؤسسة وفق المعيار (570): ألزم المعيار (570) محافظ الحسابات أن يقوم بمجموعة من الإجراءات حتى يبعد نفسه عن أي مسؤولية تتعلق بتقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار، والمتمثلة في(الأمين وبوزياشي،ص277):

- أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار؛

- تقييم تقديرات الإدارة المتعلقة بقدرة المؤسسة على الاستمرار، والتي لا تزيد عن سنة بعد تاريخ القوائم المالية محل التدقيق؛ وذلك من خلال التخطيط والفحص وجمع الأدلة اللازمة لعملية التدقيق وتحرى الحذر المهني؛

- في حالة ظهور مؤشرات تشكك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في أداء إعمالها العادية، يجب على محافظ الحسابات القيام بإجراءات بتدقيق خطط الإدارة بشأن الإجراءات المستقبلية، طلب تصريحات كتابية من الإدارة فيما يتعلق بخططها الخاصة بالإجراءات المستقبلية، وجمع أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتأكيد أو نفي أي شك مادي يؤثر على استمرارية المؤسسة، وهذا يتطلب من محافظ الحسابات القيام ببذل العناية المهنية الكافية وممارسة الحذر من خلال قيامه بإجراء التحليلات اللازمة وبتقييم الرقابة الداخلية؛

- إذا توصل محافظ الحسابات إلى عدم تأكد مادي فيما يتعلق بالإحداث التي تشير إلى الشك حول قدرة المنشأة على الاستمرار هنا يصدر تقريره بدون تحفظ مع إضافة فقرة إيضاحية تبين عدم تأكد ما يثير هذا الشك.

كما يجب على محافظ الحسابات الاستعانة بالمؤشرات المالية التي تشير لضعف الاستمرارية، المحددة في معيار التدقيق الدولي (570)، والمتمثلة فيما يلي(جمعة، 2008، ص 149):

- **زيادة الخصوم المتداولة عن الأصول المتداولة:** وهذا يعني إمكانية حدوث مشاكل تتعلق بقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وخاصة المتداولة، وأن توفر السيولة يعد ضروريا لاستمرار المؤسسة في عملياتها؛

- **مشاكل في الاقتراض:** قرب استحقاق قروض ذات اجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد او التجديد؛

- **ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي:** مثل النسب التي تستخدم للتحليل المالي بشكل عام، وبعضها يستخدم لتحليل ظروف معينة في الصناعة، كما تعد النسب المالية إحدى الطرق للحكم على استمرارية المؤسسة من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في القوائم المالية؛

- **خسائر تشغيلية متكررة:** حيث صنفت الخسائر التشغيلية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية من قبل المدققين لإثارة الشكوك حول الاستمرارية، وأن الاتجاه التنازلي للمبيعات وانخفاض المستمر في الأرباح، يؤدي إلى مشاكل تؤثر في استمرارية المؤسسة؛

- **تأخر توزيعات الأرباح وتوقفها:** وهذا يشير الى وجود مشاكل تتعلق بالسيولة لدى الشركة؛

- **عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها:** وينتج هذا بالدرجة الأولى عن نقص السيولة أو نقص التدفقات النقدية الداخلة.

2- الجانب التطبيقي للدراسة

الغرض من هذه الدراسة هو معرفة اتجاه تطبيق المؤشرات المالية كإجراء تحليلي بسيط في مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، وكذلك معرفة واقع تأثير هذه المؤشرات في كل من رأي محافظ الحسابات وتقييمه لاستمرارية المؤسسة، ولقد اشتمل موضوع دراستنا على متغيرين رئيسين متغير مستقل يتمثل في المؤشرات المالية، وآخر تابع يتمثل في إبداء الرأي كالآتي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة الميدانية

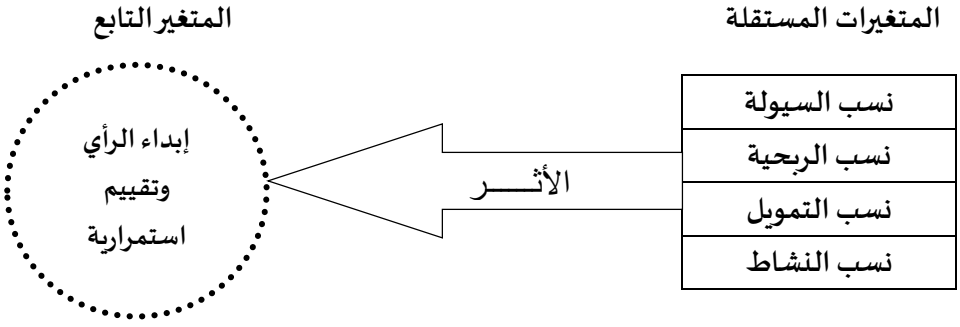

المصدر: من إعداد الباحثين

2-1- الأدوات المستخدمة: تتمثل في:

2-1-1- الاستبيان : و التي تم الاستعانة بها في جمع المعلومات، حيث تم تصميمه ليتم توجيهه إلى محافظي الحسابات العاملين في كل من ولاية عين الدفلى والجزائر العاصمة، حيث قمنا بتوزيع سبعين (70) استمارة استبيان شملت عينة من مجتمع الدراسة والتي استرجعنا منها ستين (60)

استمارة من مجموع الاستمارات الموزعة، حيث تم استبعاد (10) استمارات لم نستطع استرجاعها من مجموعة محافظي الحسابات و قمنا بالتسليم المباشر لاستمارات الاستبيان، وتم تقسيم الاستبيان إلى:

- **محور البيانات الشخصية:** يتكون من المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ويحتوي على(03) فقرات والمتمثلة في : المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة؛

- **محاور الاستبيان:** متعلقة بأثر المؤشرات المالية على تحفظات محافظي الحسابات وتم تقسيمه إلى بدوره محورين، المحور الأول حول الإجراءات التحليلية وتم تقسيمه الى (19)سؤال والمحور الثاني حول المؤشرات المالية الى (19) سؤال كذلك؛

2-1-2- الأدوات المستخدمة في تحليل البيانات: قصد تحليل البيانات المتحصل عليها و المستخرجة عبر البرنامج الإحصائي ثم الاستناد على بعض أدوات التحليل التي تساعد على ذلك كالتكرارات والنسبة المئوية لكل فئة هذا لمعرفة الفئة الغالبة التي قامت بالإجابة على الاستبيان، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس درجة انحراف كل عبارة عن متوسطها الحسابي ومعرفة تشت إجابات أفراد الدراسة، أما فيما يخص اختبار الفرضيات فيتم الاعتماد على unique T pour échantillon، كما تم الاعتماد على "**مقياس ليكارت الخماسي**" لأنه مقياس ترتيبي حيث تتراوح أوزان الإجابات فيه كما هو موضح في الصفحة الآتية التالي:

الجدول رقم (01) : مقياس ليكارث الخماسي

الإجابة	مو افق بشدة	مو افق	محايد	غيرمو افق	غيرمو افق بشدة
مجال المتوسط حسابي	[5,00-4,20]	[4,20-3,40]	[3,40-2,60]	[2,60-1,80]	[1,80-1]
مستوى المو افقة	عالي جدا	عالي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

2-1-3- إختبار ثبات الاستبيان:

قبل قياس درجة ثبات الاستبيان تم التأكد من صدقه الظاهري من خلال عرضه على مجموعة محكمين مختصين في الميدان، فبعد الأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتهم وإجراء التعديلات اللازمة تم إعداد الاستبيان بصورته النهائية وتوزيعه على أفراد العينة، ثم اختبار ثبات الاستبيان بالاعتماد على معامل الثبات "**ألفاكرونباخ**" ، حيث كانت النتائج محصورة بين (0,757-0,721) وهذا دليل كافي على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات مقبول.

2-2- مناقشة نتائج الدراسة.

2-2-1- تحليل المعطيات الديموغرافية: تم توزيع الاستبيان حسب كل من المؤهل العلمي، التخصص العلمي، والخبرة المهنية، حيث تم التوصل الى ان محافظي الحسابات أغلبيتهم حاملين لشهادة جامعية عليا أدناهم الحاملين لشهادة ليسانس، لان المهنة تتطلب تكوين أكاديمي عالي، وجميع محافظي الحسابات لديهم تخصص في المحاسبة وأغلبيتهم متخصصين في التدقيق، إضافة الى ان مجتمع الدراسة يتمتعون بخبرة كافية وذلك راجع لان أغلبيتهم لديهم خبرة فوق (5) سنوات، وهذا يدل على أقدمية مقبولة في مجال العمل، وبالتالي انعكاس إيجابي على نتائج الدراسة.

2-2-2-نتائج تحليل أراء عينة الدراسة (التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة)

سنقوم بتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات وبالتالي التعرف على المؤشرات المالية المؤثرة على تحفظات محافظي الحسابات ثم استخلاص عصارة البيانات التي قمنا بتحليلها واختبار فرضياتها في صورة نتائج لدراستنا الميدانية.

أ- تحليل المحور الأول: يتضح من خلال نتائج اختبار T أن أفراد العينة يوافقون على محتوى عبارات هذا البعد، عند مستوى الدلالة (5%)، وتؤكدها كذلكTالمحسوبة المساوية لـ (66,22) والتي تجاوزت القيمة المجدولة (1,98) ، ويؤكد ذلك أيضا المتوسط الحسابي بـ(3,43) وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذا المحور.

ب- تحليل المحور الثاني: يتضح من خلال نتائج اختبار T في الجدول أعلاه أنه أفراد العينة يوافقون على محتوى اغلب عبارات هذا البعد، وذلك عند مستوى الدلالة(5%)،والتي وتؤكدها كذلك Tالمحسوبة والتي بلغت (89,54)متجاوزة القيمة المجدولة (1,98)عند مستوى دلالة (5%)، وكما يؤكد ذلك أيضاالمتوسط الحسابي الذي يقدر ب(3,665)وهذا دليل على أنهم يوافقون على عبارات هذا المحور.

2-3- اختبارفرضيات الدراسة.

إن القاعدة العامة في قبول أو رفض الفرضية تعتمد على قيمة **T**المحسوبة، فإذا كانت أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (2,022) (او مستوى الدلالة أقل من (0,05))، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية H_0و قبول الفرضية البديلةH_1، أما إذا كانت أصغر من قيمة tالجدولية (أو مستوى الدلالة أكبر من (0,05)) فإنه يتم قبول الفرضية العدمية H_0ورفض الفرضية البديلةH_1،وسنتطرق في هذا الفرع إلى اختبار فرضيات الدراسة والتي تم تقسيمها كما يلي:

2-3-1اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص الفرضية الأولى على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

H_0 : لا يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق؛

H_1 : يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.

من خلال النتائج المتوصل لها وعبارات المحور الأول و التي تهدف إلى إبراز استخدام محافظي الحسابات للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق، نلاحظ أن قيمة Tاكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة يساوي (0,000) لكل العبارات أي أقل من (0,05)، ومن خلال عبارات المحور وجدنا أن محافظي الحسابات يدركون لأهمية الإجراءات التحليلية كما أنهم يستعينون بالإجراءات التحليلية بنوعيها لكن يركزون على الإجراءات البسيطة؛ واعتماد على ماسبق نرفض الفرضية العدمية **H_0**ونقبل الفرضية البديلة **H_1**التي تأكد على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.

2-3-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص الفرضية الثانية على أن مؤشرات السيولة تأثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

H_0 : لا تأثر مؤشرات السيولة على إبداء محافظ الحسابات لر أيه و تقييم استمرارية المؤسسة؛

H_1 : تأثر مؤشرات السيولة على إبداء محافظ الحسابات لر أيه و تقييم استمرارية المؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج والفقرات من (01) إلى (06)أن المتوسط الحسابي محصور بين(3,23-4,05)، حيث يتضح أن قيمة Tأكبر من القيمة T الجدولية ومستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية **H_0**، ونقبل الفرضية البديلة**H_1**التي تأكد على أن مؤشرات السيولة تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة.

2-3-3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على أن مؤشرات الربحية تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

H_0: لا تأثر مؤشرات الربحية على إبداء محافظ الحسابات لر أيه وتقييم استمرارية المؤسسة؛

H_1: تؤثر مؤشرات الربحية على إبداء محافظ الحسابات لر أيه وتقييم استمرارية المؤسسة.

يتضح من خلال النتائج وتحليل الفقرات من(07) إلى(11) والتي تهدف إلى إبراز تأثير نسب الربحية على تحفظات وتقييم استمرارية المؤسسة، وتعد قيمة Tللعبارات اكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، و نقبل الفرضية البديلة H_1التي تأكد على أن مؤشرات الربحية تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم إستمرارية المؤسسة.

2-3-4-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة.

تنص الفرضية الرابعة على أن مؤشرات التمويل تأثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

- **H_0 : لا تأثر مؤشرات التمويل على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة؛**
- **H_1: تأثر مؤشرات التمويل على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة.**

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

نلاحظ من خلال النتائج و الفقرات من (12) إلى (15) و التي تهدف إلى إبراز تأثير نسب التمويل على تحفظات وتقييم استمرارية المؤسسة Tللعبارات اكبر من القيمة T الجدولية، و مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، و نقبل الفرضية البديلةH_1التي تأكد على أن مؤشرات التمويل تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة.

2-3-5-اختبار الفرضية الفرعية الخامسة.

تنص الفرضية الخامسة على أن مؤشرات النشاط تأثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

H_0 : لا تأثر مؤشرات النشاط على إبداء محافظ الحسابات لرأيه و تقييم استمرارية المؤسسة؛

H_1: تأثر مؤشرات النشاط على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.

ومن أجل اختبار صحة الفرضية تم الاعتماد على الجدول الموضح أدناه:

تبين لنا النتائج المتوصل اليها والفقرات من (16) إلى (19)والتي تهدف إلى إبراز تأثير نسب النشاط على تحفظات وتقييم استمرارية المؤسسة حيث وجدنا قيمة Tللعبارات اكبر من القيمةTالجدولية، و مستوى الدلالة للعبارة يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض

الفرضية الصفرية H_0، و نقبل الفرضية البديلة H_1التي تأكد على أن مؤشرات النشاط تؤثر على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.

2-3-6- اختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة، ولاختبار هذه الفرضية لا بد من اختبار الفرضيتين:

H_0 : لا يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي و تقييم استمرارية المؤسسة؛

H_1 : يستخدم محافظي الحسابات الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي و تقييم استمرارية المؤسسة.

يتضح من خلال النتائج وتحليل المحورين الأول والثاني واللذان يهدفان الى إبراز تأثير استخدام الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة وتعد قيمة Tبين المحورين أكبر من القيمة T الجدولية ومستوى الدلالة لكل محور يساوي (0,000) وهو أقل من (0,05)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تأكد على أن محافظي الحسابات يستخدمون الإجراءات التحليلية في إبداء الرأي وتقييم استمرارية المؤسسة.

الخلاصة: من خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج، كما قدمنا مجموعة من التوصيات كما يلي:

أ-نتائج الدراسة:

- توصلنا في ضوء الدراسة التطبيقية الى مجموعة من النتائج التالية:
- أغلب أفراد عينة الدراسة ذو تكوين أكاديمي عالي لان مهنة التدقيق المحاسبي تتطلب تكوين نظري وتأهيل علمي كافي؛
- يتمتع محافظي الحسابات في عينة الدراسة بخبرة مقبولة؛
- للإجراءات التحليلية أهمية في اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتقييم استمرارية المؤسسة؛
- يستعين محافظ الحسابات بالإجراءات التحليلية بنوعيها الحديثة والبسيطة ولكن يركز على الأساليب البسيطة للإجراءات التحليلية؛
- تؤثر كل من نسب السيولة(نسبة السيولة العامة، نسبة التداول ودوران النقدية)،نسب الربحية(العائد على الأصول هامش الربح الإجمالي، هامش الربح الصافي)، نسب النشاط (نسبة

دوران الزبائن، نسبة دوران الموردين، نسبة دوران الأصول) على إبداء محافظ الحسابات لرأيه وتقييم استمرارية المؤسسة.

ب- التوصيات:

في ضوء ما سبق عرضه، يمكن تقديم توصيات التي ستساعد محافظي الحسابات في عملية التدقيق من خلال النقاط التالية:

- ضرورة الاهتمام القانوني بالإجراءات التحليلية لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق فعالية وكفاءة عملية التدقيق؛
- ضرورة بذل محافظ الحسابات للمزيد من العناية المهنية أثناء الحصول على وسائل الإثبات بالاعتماد أكثر على الإجراءات التحليلية؛
- ضرورة تدعيم النتائج المتأتية من استخدام النسب المالية بأدوات الأساليب الحديثة كتحليل الاتجاه؛
- التركيز أكثر على نسب التمويل نظرا لأهميتها في تحليل النتائج المالية

المراجع:

- **الكتب:**

1. احمد حلمي جمعة، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية، الطبعة الاولى، دار الصفا، الاردن، 2008، ص ص:149-150.
2. امين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الإسكندرية الدار الجامعية مصر، 2005، ص: 320.
3. خيرة زقيب و يزيد تقرارت، التدقيق المحاسبي والمالي وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية والدولية، الفا للنشر والتوزيع، 2023، ص 114
4. عمر علي عبد الصمد، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والعملي والتطبيق العملي، الجزء الأول، دار هومة، 2018، الجزائر، ص 238
5. عمر علي عبد الصمد، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والعملي والتطبيق العملي، الجزء الثاني، دار هومة، 2018، الجزائر، ص 269
6. علاء فرحان طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص ص: 78-79.
7. زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية، الطبعة الاولى، الأردن، 2009، ص: 191.

8. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014، ص 126
9. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التحليل المالي، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2022، ص18
10. نور الدين مزياني، الاطار الدولي للتدقيق المالي، نوميديا للنشر والتوزيع، 2021، الجزائر، ص 114
11. Rick HAYES And Others, Principales Of Auditing An Introduction To International Standards, Pearson Education ,Second Edition , London ، 2005 ،pp:326-327.
12. المجلات والرسائل العلمية:
13. احمد أكرم أبو شرخ،أثر استخدام الإجراءات التحليلية في المراجعة كأداة الرقابة على الاداء واكتشاف الانحرافات، رسالة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة،فلسطين،2012، ص: 15.
14. عميرش ايمان، بورغدة حسين، مدى استخدام الإجراءات التحليلية من طرف المدقق الخارجي دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد (3)،العدد (30)، ص: 209.
15. ماهر الأمين، هلا بوزياشي، إجراءات المراجعة المستخدمة في تقييم استمرارية المشروع حالة شركة مراجعة وطنية مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد(37)، العدد(5)، ص:277.
16. محمد محمود دائل الهاشمي، مدى كفاية المؤشرات المالية والفنية المستخدمة من قبل مراجعي الحسابات لتقييم قدرة المؤسسات على الاستمرارية دراسة مقارنة تطبيقية في اليمن والجزائر، رسالة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، 2014،ص 56، ص 120، ص122
17. القوانين:
18. المادة(22)، القانون رقم (10-01) المتعلق بمهن الخبير المحاسب،محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد،المؤرخ في(29 جوان2010)، العدد 49، السنة السابعة والاربعون ، الامانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الصادرة بتاريخ 29 جانفي 2010،ص: 07.
19. المادة (715) مكرر(4)، المرسوم التشريعي رقم (93-08) المتضمن للقانون التجاري، المؤرخ في (25 أفريل 1993)، العدد (27)، السنة الثلاثون، المعدل والمتمم للأمر رقم (75-59)، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الصادر بتاريخ (27 أفريل 1993)، ص: 32.
20. المادة (23)، القانون رقم (10-01)المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص: 07